بحوث المؤتمر الدولي الأول

التنمية المستدامة وخدمة المجتمع

نحو مستقبل شامل ومتوازن

جامعة سرت 29 أكتوبر 2025م

تنظيم وإشراف

مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة سرت

الجزء الثاني

تحرير

أ. د. الطيب محمد القبي

أ. د. حسين مسعود أبومدينة

د. صلاح محمد اجبارة

منشورات مركز البحوث والاستشارات - جامعة سرت

الطبعة الأولى 2026

بحوث المؤتمر الدولي الأول

التنمية المستدامة وخدمة المجتمع
نحو مستقبل شامل ومتوازن

الجزء الثاني

تنظيم وإشراف
مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة سرت
جامعة سرت 29 أكتوبر 2025م

تحرير

أ. د. الطيب محمـــــــد القبي
أ. د. حسين مسعود أبومدينة
د. صـــلاح محمـــــد اجبارة

المراجعة اللغوية: فوزية علي الغزال

منشورات مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت
الطبعة الأولى 2026م

بحوث المؤتمر الدولي الأول

التنمية المستدامة وخدمة المجتمع
نحو مستقبل شامل ومتوازن

الجزء الثاني

تنظيم وإشراف
مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة سرت

جامعة سرت 29 أكتوبر 2025م

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغازي – ليبيا

هاتف: 9097074 - 9096379 - 9090509
بريد مصور: 9097073
البريد الالكتروني: nat_lib_libya@hotmail.com

رقم الإيداع القانوني 857 / 2025م

رقم الإيداع الدولي: ردمك ISBN 978-9959-891-69-3

تصميم الغلاف: خالد جمعة مهلهل

جميع البحوث والآراء المنشورة في هذا المؤتمر لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعكس بالضرورة رأي هيئة التحرير.

حقوق النشر والطبع محفوظة لمركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2026م

بسم الله الرحمن الرحيم

إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ
اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ.

سورة آل عمران الآية 190

رئيس المؤتمر

أ. د. سليمان مفتاح الشاطر

اللجنة العلمية للمؤتمر

أ. د. الطيب محمد القبي	رئيساً
أ. د. حسين مسعود أبومدينة	عضواً
أ. د. عبدالحكيم سعد الصادق	عضواً
أ. د. وائل محمد جبري	عضواً
د. جبريل عمر السائح	عضواُ
د. علي كركرة علي	عضوا

اللجنة التحضيرية للمؤتمر

د. صلاح محمد اجبارة	رئيساً
عبدالحليم مفتاح الشاطر	عضواً
علي مصطفى إبراهيم	عضواً
خالد جمعة امهلهل	عضواً
عبدالباسط اهلال الدبار	عضواً
سهام عبدالباسط علي	عضواً

المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة رئيس جامعة سرت	ج
كلمة رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر	د
كلمة مدير مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة	هـ
حماية المكونات البيئية من التَّلوث من مقاصد السُنَّة النَّبويّة د. عبد الله إمْحَمَّد عون	12-1
الممارسات البيئية في الحرم الجامعي كمدخل لتنمية الوعي البيئي لدى الطلاب رؤية أعضاء هيئة التدريس د. أسماء فرحات مُحَمَّد د. مصطفى أحمد بن حكومة أ. عبد الرحمن علي هدي علي أ. نجاة السنوسي العمراوي أ. أمل مُحَمَّد المرابط	48 - 13
نحو مجتمع بلا نفايات: رؤية تطبيقية لمبدأ "صفر نفايات" في المدن الليبية مصطفى بن حكومة أنور الشيباني عيدة الشيلابي هيام نجم	84-49
تدبير الماء الحضري بالمدن العربية وتحدّي الاستدامة: حالة مدينة نواكشوط (موريتانيا) د. مُحَمَّد الأمين عابدين	100-85
استدامة الموارد المائية في مدينة إجدابيا بين الاعتماد على نقل المياه وتلوث المياه الجوفية د. إبراهيم مُحَمَّد على مُحَمَّد	118-101
نحو بلدية مستدامة: البحث العلمي كمدخل للتنمية المحلِّية دراسة تطبيقية لبلديات مختارة في ليبيا (طرابلس – البيضاء – سبها – زليتن – الزاوية) مصطفى بن حكومة أنور الشيباني عيدة الشيلابي مُحَمَّد فحج أحمد المدهوني	144-119
الاستدامة والتعليم المحاسبي: من وجهة نظر الطلاب دراسة تطبيقية على الطلاب كلية الاقتصاد جامعة سرت أ. عيادة رمضان سالم أ. ماجدة مُحَمَّد هاشم المهشهش	164-145
التعليم الجامعي ودوره في التنمية المستدامة دراسة ميدانية على عينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية د. يوسف إمْحَمَّد صالح منصور	194-165
الآليات القانونية لحماية البيئة في ظلِّ التَّطور التكنولوجي: الجزائر نموذجًا د. حيرش نور الدين د. بن زكري بن علو مديحة	212-195

المحتويات

العنوان	الصفحة
دور التشريعات الجنائية الليبية في تحقيق وحماية أبعاد التَّنمية المستدامة وفقا لرؤية الأمم المتحدة بحلول عام 2030م أ. محمد على محمد التائب	234-213
أثر الشفافية الإدارية في تعزيز الحوكمة الرَّشيدة **دراسة ميدانية على مديري الإدارات العليا والوسطى بديوان بلدية بنغازي** أ. د. بشير مُحَّد العبار	268-235
سياسات الحوكمة الرشيدة لتحقيق الاستدامة (SDG16) **دراسة تحليلية في ضوء الهدف السادس عشر للتنمية المستدامة (SDG16)** أ. عبد القادر حمدان العوجة.	280-269
متطلبات ومعايير الحوكمة الإلكترونية وعلاقته بتحسين الأداء المؤسسي بالجامعات الليبية، دراسة حالة جامعة فزان أ. د. حسن عبد السلام علي عمران د. حسن بشير حسن مُحَّد	304-281
التُّكنُولوجيا ودورها في التخطيط الحضري المُستدام **دراسة في جغرافية التخطيط الحضري** د. هناء عمر مُحَّد كازوز	312-305
تكنولوجيا الإعلام المعاصر وتعزيز الوعي البيئي المجتمعي **دراسة تحليلية في علم اجتماع التنمية** د. وداد أبوبكر محمود الجديد	328-313
دور التكنولوجيا النانوية في الحدِّ من التَّلوث وتحسين جودة الحياة **دراسة تطبيقية على الطِّلاءات النانوية في مدينة سرت"** أ. حليمة عون الله سعيد علي	358-329
الذَّكاء الاصطناعي مدخل بديل لتحقيق التَّنمية المستدامة نوال بن قلوش	372-359
Renewable Energy as a Strategic Driver for Sustainable Development Zienap Abobaker Basher Ehrer	386-373
The Role of Rehabilitation and Conservation of Vegetation Cover in Combating Desertification, Shikan Locality, North Kordofan , Sudan Awad Elkarim Suliman Osman Khalifa	401-387

كلمة رئيس الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين،

أما بعد ،،،

يسرّنا في هذا المقام العلمي المتميز أن نحتفي بإصدار كتـاب أعمال المؤتمر العلمي حول التنمية المستدامة وخدمة المجتمع، والذي انعقد تحت شعار "نحو مستقبل شامل ومتوازن "في التاسع والعشرين من شهر أكتوبر 2025م . والذي نظمه مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالجامعة، ويأتي ذلك في إطار تنفيذ رسالة الجامعة الأكاديمية والوطنية الرامية إلى ترسيخ دورها في خدمة قضايا المجتمع والتنمية الشاملة.

إن هذا الإصدار العلمي يُجسّد ثمرة جهد جماعي شارك فيه نخبة من الباحثين والأكاديميين والمتخصصين من داخل الجامعات والمراكز الليبية وخارجها، حيث تناولت بحوثه محاور متعددة عكست عمق الإشكاليات المرتبطة بالتنمية المستدامة، وأبرزت العلاقة التكاملية بين المعرفة العلمية ومتطلبات خدمة المجتمع، في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية.

ويأتي هذا الكتـاب ليؤكد إيمان جامعة سرت بدور البحث العلمي بوصفه ركيزة أساسية في دعم السياسات التنموية، وتقديم الحلول العلمية القابلة للتطبيق، والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يتماشى مع خصوصية المجتمع الليبي واحتياجاته الراهنة والمستقبلية.

ولا يفوتنا في هذه المناسبة أن نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى إدارة مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة وإلى اللجنة العلمية للمؤتمر، واللجنة التنظيمية، وكافة الباحثين المشاركين، وكل من أسهم بفكره وجهده في إنجاح هذا المؤتمر وإخراج أعماله في هذا الكتـاب العلمي القيم، الذي نأمل أن يكون مرجعًا علميًا يسهم في إثراء المكتبة الأكاديمية، ويدعم مسارات البحث والدراسة وصنع القرار.

وفي الختام، نؤكد أن جامعة سرت ستظل حاضنة للعلم والفكر، ومنبرًا للحوار الأكاديمي الجاد، وشريكًا فاعلًا في خدمة المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ. د. سليمان مفتاح الشاطر

رئيس جامعة سرت

كلمة وكيل الجامعة للشؤون العلمية ورئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

يسرّني، ويشرّفني، بصفتي رئيس اللجنة العلمية لمؤتمر التنمية المستدامة وخدمة المجتمع، أن أتقدّم بهذه الكلمة بمناسبة صدور الكتـاب العلمي المحكَّم الخاص بأعمال المؤتمر، الذي انعقد في رحاب جامعة سرت، في إطار أكاديمي اتسم بالجدية العلمية والتكامل المعرفي، وبمشاركة نخبة من الباحثين والمتخصصين من مختلف الجامعات والمؤسسات العلمية.

إن هذا الإصدار العلمي يُعد توثيقًا معرفيًا لمخرجات المؤتمر، ويجسّد الجهود البحثية التي تناولت قضايا التنمية المستدامة وخدمة المجتمع من زوايا متعددة، مستندة إلى أطر نظرية ومنهجيات علمية رصينة، وبما يعزز الربط بين البحث الأكاديمي واحتياجات المجتمع الفعلية، ويسهم في دعم صُنّاع القرار والمهتمين بالشأن التنموي.

ويؤكد صدور هذا الكتاب الدور الحيوي الذي تضطلع به الجامعات في إنتاج المعرفة وتوجيهها نحو خدمة المجتمع، وترسيخ مبادئ التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من خلال البحث العلمي الجاد والتعاون الأكاديمي البنّاء.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى السادة الباحثين على إسهاماتهم العلمية المتميزة، وإلى أعضاء اللجنة العلمية ولجان التحكيم لما بذلوه من جهود علمية دقيقة أسهمت في ضمان جودة البحوث المنشورة، كما أتوجّه بالشكر إلى اللجنة التحضيرية وإدارة جامعة سرت على دعمهم المتواصل وتوفيرهم للبيئة العلمية الملائمة لإنجاح المؤتمر وإخراج هذا الكتـاب في صورته المشرفة.

ختامًا، نسأل الله أن يكون هذا الكتـاب إضافة نوعية للمكتبة العلمية، ومرجعاً بحثياً يُنتفع به في الدراسات المستقبلية، وأن يسهم في تعزيز مسارات التنمية المستدامة وخدمة المجتمع، وترسيخ ثقافة البحث العلمي المسؤول والفاعل في مجتمعاتنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ. د. الطيب محمد القبي

وكيل الجامعة للشؤون العلمية ورئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

كلمة مدير مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة

الحمد لله القائل في محكم تنزيله: "وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ"، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وبعد،،

إنه لمن دواعي سرورنا واعتزازنا في مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة سرت، أن نضع بين أيدي الباحثين والمختصين هذا السجل العلمي الرصين، الذي يضم نتاج أعمال "المؤتمر الدولي الأول للتنمية المستدامة وخدمة المجتمع"، والذي انعقد تحت شعار "نحو مستقبل شامل ومتوازن" في التاسع والعشرين من أكتوبر 2025م.

لقد انطلقت فكرة هذا المؤتمر من إيماننا العميق بدور الجامعة في قيادة قاطرة التغيير نحو الاستدامة، ليس فقط كصرح تعليمي، بل كشريك فاعل في تنمية البيئة وخدمة المجتمع المحلي والدولي. وتجسد هذا الطموح في استقطاب كوكبة من العلماء والباحثين من مختلف الجامعات والمراكز البحثية من ليبيا، والمغرب، والجزائر، وموريتانيا، والعراق، ومصر.

يحتوي هذا الكتـاب بين دفتيه على دراسات معمقة تناولت محاور جوهرية شملت:

- **الحوكمة والقيادة المستدامة:** ودورهما في تحسين الأداء المؤسسي في الجامعات والشركات.
- **الاقتصاد الأخضر والمسؤولية الاجتماعية:** كركيزة أساسية لتحقيق الاستدامة في القطاعات النفطية والزراعية.
- **التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي:** ودور التكنولوجيا والنانو في حماية البيئة والتخطيط الحضري المستدام.
- **التحديات البيئية والمجتمعية:** بدءاً من إدارة النفايات والموارد المائية وصولاً إلى تمكين المرأة وحماية المكونات البيئية من منظور شرعي وقانوني.

إننا نأمل أن تكون هذه الأعمال العلمية مرجعاً قيماً لصناع القرار والباحثين، ومساهمة حقيقية في وضع الحلول للتحديات التي تواجه مجتمعاتنا في طريقها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية الأمم المتحدة 2030م.

ختاماً، أتوجه بوافر الشكر والتقدير لرئاسة جامعة سرت على دعمها المتواصل، وللجنة العلمية والتحضيرية التي سهرت على إنجاح هذا الحدث، ولكل الباحثين الذين أثروا هذا المحفل بعلمهم وفكرهم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. صلاح محمد إجبارة

مدير مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة

سياسات الحوكمة الرشيدة لتحقيق الاستدامة (SDG16)
دراسة تحليلية في ضوء الهدف السادس عشر للتنمية المستدامة (SDG16)

أ. عبد القادر حمدان العوجة.
عضو هيئة تدريس بقسم القانون/ كلية العلوم الإنسانية والتطبيقية/ جامعة سرت.
abdqadir.auja@su.edu.ly

الملخص:

يتناول هذا البحث تحليل سياسات الحوكمة الرشيدة كمدخل لتحقيق الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة (**SDG16**)، الذي يركز على تعزيز السلام والعدل وبناء مؤسسات قوية، ويستعرض المبحث الأول الإطار المفاهيمي للحوكمة الرشيدة، من حيث تطور مفهومها ومبادئها الأساسية مثل الشفافية والمساءلة والمشاركة، ثم يسلط الضوء على مؤشرات (**SDG16**) وارتباطها بالحوكمة على المستويين المحلي والدولي، أما المبحث الثاني، فيعالج التَّحديات المؤسسية والقانونية التي تعيق تطبيق الحوكمة، خاصة في الدول النامية، مع التركيز على العراقيل مثل الفساد وضعف البنية التشريعية، ويختتم البحث بطرح سياسات إصلاحية تستند إلى المعايير الدولية، تهدف لتفعيل الرقابة ودور المجتمع المدني، والتَّحول الرقمي بما يُعزز من تحقيق (**SDG16**) بصورة مستدامة.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الرشيدة، الهدف 16، سيادة القانون، الشفافية، المساءلة، التنمية المستدامة.

Abstract

This research analyzes the policies of good governance as a key approach to achieving Sustainable Development Goal 16 **(SDG16)**, which focuses on promoting peace, justice, and building strong institutions. The first chapter presents the conceptual framework of good governance, examining the evolution of its definition and its core principles such as transparency, accountability, and participation. It also highlights the indicators of **(SDG16)** and its connection to governance at both local and international levels. The second chapter addresses the institutional and legal challenges that hinder the implementation of governance, particularly in developing countries, with emphasis on obstacles such as corruption and weak legislative structures. The study concludes by proposing reform policies based on international standards aimed at enhancing oversight, strengthening the role of civil society, and advancing digital transformation, all of which contribute to the sustainable achievement of **(SDG16).**

Keywords: Good Governance, SDG16, Rule of Law, Transparency, Accountability, Sustainable Development.

المقدمة:

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولات عميقة فرضت تحديات متزايدة على الدول في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها، لا سيما في الدول النامية التي تواجه أزمات مركبة تتعلق بضعف المؤسسات، وتراجع الثقة في سيادة القانون، وتنامي الفساد، وغياب الشفافية والمساءلة، وفي هذا الشأن يبرز الهدف السادس عشر (SDG16) من أهداف التنمية المستدامة كدعامة أساسية لتعزيز السلام، وتوفير العدالة، وبناء مؤسسات على جميع المستويات.

كما وتسعى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين سياسات الحوكمة الرشيدة وتحقيق هذا الهدف الأممي، وذلك من خلال استعراض الأسس النظرية للحوكمة، وتطور مفهومها في الأدبيات القانونية والإدارية، ومناقشة المبادئ الجوهرية التي تقوم عليها مثل المشاركة، والشفافية، والمساءلة، وسيادة القانون، كما تتناول الدراسة مؤشرات (SDG16) وتفصيلاته، وتسعى لربطها بالواقعين المحلي والدولي، بهدف استكشاف مدى تأثير الحوكمة الرشيدة كمنظومة قيم وإجراءات على تعزيز فعالية المؤسسات، وقدرتها على تحقيق هذا الهدف.

وانطلاقًا من التَّحديات التي تشهدها العديد من الدول، وخاصَّة بلدنا ليبيا، فإنَّ البحث يناقش المعوقات التشريعية والمؤسسية أمام تطبيق الحوكمة، ويقترح جملة من السياسات الإصلاحية المستندة إلى المعايير الدولية، وبهذا يسعى الباحث من خلال هذا البحث إلى الإسهام في النقاش العلمي حول سبل بناء دولة القانون، والمؤسسات كشرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة.

أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية هذا البحث من تركيزه على دور الحوكمة الرشيدة في تحقيق الهدف السادس عشر (SDG16) من أهداف التنمية المستدامة، باعتباره جوهر الإصلاح المؤسسي وضمان الاستقرار وبناء دولة القانون، لا سيما في السياقات الهشة، كما ويهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

1- تحليل الإطار المفاهيمي والقانوني للحوكمة الرشيدة في ضوء (SDG16).
2- دراسة التَّحديات المؤسسية والقانونية التي تُعيق تحقيق الهدف السادس عشر (SDG16).
3- اقتراح سياسات قانونية ومؤسسية لتعزيز الحوكمة وتحقيق الاستدامة.

أسباب اختيار موضوع البحث:

يأتي اختيار هذا الموضـوع نظرًا لحيوية (SDG16) في الواقع المحلي والدولي، ولكونه يتقاطع

مع قضايا العدالة، والمؤسسات والسلام، ومن أبرز أسبابه أيضًا:

1- ضعف المنظومة القانونية في إدارة الأزمات وبناء المؤسسات.

2- الحاجة لتكامل التشريعات المحلِّية مع المعايير الدولية.

3- قصور الاستجابة المؤسسية لتحقيق التنمية المستدامة.

4- تعدد الأزمات التي أثبتت ضرورة تفعيل الحوكمة.

المنهجية المعتمدة:

اعتمد البحث على المنهج التحليلي، وذلك من خلال تحليل الإطار النظري للحوكمة، وأبعاد (SDG16)، ومقارنة السياسات والتشريعات مع المعايير الدولية، مع الاستفادة من المنهج الوصفي في رصد التَّحديات واقتراح البدائل.

النتائج المتوقعة: من المتوقع ان يظهر البحث حجم الفجوة بين التشريعات الحالية ومتطلبات (SDG16)، ويوضح كيف يمكن للحوكمة الرشيدة أن تكون أداة فاعلة لتحقيق التنمية، ويقترح حلولًا تشريعية ومؤسسية قابلة للتطبيق.

إشكالية البحث:

تطرح إشكالية البحث فرضية رئيسية تتضمن تساؤلات وهي: إلى أي مدى تُسهم سياسات الحوكمة الرشيدة في تحقيق الهدف السادس عشر للتنمية المستدامة (SDG16)؟. وما هي المعوقات القانونية والمؤسسية التي تعترض هذا الدور؟ خصوصًا في الدول النامية ومن بينها ليبيا؟

وللإجابة على هذه التساؤلات، اعتمدت خطة البحث الآتية:

- المقدمة.
- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني للحوكمة الرشيدة ومرتكزات (SDG16).
- المطلب الأول: الحوكمة الرشيدة – المفهوم والأسس النظرية.
- المطلب الثاني: الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة – قراءة تحليلية.
- المبحث الثاني: التَّحديات والسياسات المقترحة لتحقيق (SDG16) في ظل الحوكمة الرشيدة.
- المطلب الأول: التَّحديات المؤسسية والقانونية في تطبيق الحوكمة.
- المطلب الثاني: السياسات المقترحة لتعزيز الحوكمة وتحقيق الاستدامة.
- الخاتمة- النتائج ـ التوصيات.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي والقانوني للحوكمة الرشيدة ومرتكزات (SDG16).

تمهيد وتقسيم:

في ظل التحولات السريعة التي شهدها النظام الدولي، والتَّحديات المتزايدة التي تعصف بكثير من الدول، لا سيما تلك الخارجة من النِّزاعات، أو التي تعاني من هشاشة مؤسساتها، برزت الحوكمة الرشيدة كأحد المفاتيح الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وبناء الثقة بين المواطن والدولة، وترسيخ دولة القانون، فالانتقال من منطق السلطة المطلقة إلى الإدارة المسؤولة يقوم أساسًا على شفافية الأداء، وفعالية المؤسسات، ومحاسبة القائمين على السلطة، وهي جميعها عناصر تتجسد في بنية الحوكمة الرشيدة بمفهومها الحديث (حمزة، 2023م).

لقد أدرجت الأمم المتحدة الحوكمة الرشيدة ضمن صلب أجندة التنمية المستدامة لعام 2030م، وذلك من خلال الهدف السادس عشر (SDG16)، الذي يدعو إلى تعزيز المجتمعات السلمية، وضمان الوصول إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع، وهو ما يؤكد الترابط الجوهري بين العدالة، وحقوق الإنسان، وبناء مؤسسات خاضعة للقانون في إطار نهج الحوكمة (مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، 2021م).

وتزداد أهمية هذا الترابط في البيئات التي تعاني من ضعف سيادة القانون، وانتشار الفساد، وتضارب السلطات، ممَّا ينعكس سلبًا على تحقيق التنمية المستدامة، والعدالة الاجتماعية، ومن هنا تأتي الحاجَّة إلى تحليل الإطار المفاهيمي، والقانوني للحوكمة الرشيدة، ليس فقط من زاوية التعريفات النظرية؛ بل أيضًا عبر ربطها العملي بالهدف السادس عشر (SDG16)، ومؤشراته (عزالدين، 2020م).

المطلب الأول: الحوكمة الرشيدة – المفهوم والأسس النظرية.

تمهيد وتقسيم: الحوكمة الرشيدة ليست مجرد شعار إداري؛ بل مفهوم متعدد الأبعاد يجمع بين القوانين، المؤسسات، والممارسات التي تضمن أنَّ السلطة تمارس بطريقة تضبطها الرقابة، والمساءلة (أبوالنصر، 2015م)، لذلك، ومن خلال هذا المطلب نسلط الضوء أولًا على نشأة المفهوم وتطوره داخل الأطر القانونية والإدارية، ومن ثم ثانيًا، نحلل أساسياته التي تشكل العمود الفقري لأي تطبيق فعَّال في الواقع.

الفرع الأول: تطور مفهوم الحوكمة الرشيدة في الفكر الإداري والقانوني.

لقد تطور مفهوم الحوكمة من بساطة إدارة المؤسسات إلى إطار شامل يعنى بكيفية اتخاذ القرار ومشاركة الجهات الفاعلة ومراقبة الأداء، وفي بدايته استخدم في سياق الإدارة العامة والتنمية، ومن ثمَّ توسع لكي يشمل البعد القانوني والمؤسسي، خاصَّة في العقود الأخيرة، كما هو موضح في كتاب دليل أكسفورد للحوكمة (The Oxford Handbook of Governance)، الذي يبين التَّمايز بين مفاهيم الحوكمة والتطبيقات المتنوعة لها عبر الدول والمؤسسات (levi-Faur، 2012م)، كما أنَّ بعض الكتاب وأبرزهم الكاتب هنك أدينك " Henk Addink"، في كتابه الحوكمة الرشيدة: المفهوم والسياق(Good Governance Concept and Context)، والذي بدوره يعرف الحوكمة " بأنَّها مزيج من المبادئ القانونية والإدارية التي تضمن كفاءة الأداء وشفافية المؤسسات" (access، 2019م)، واستخلاصًا لما سبق، فإنَّ هذا التطور أذن بدمجها في خطط التنمية المستدامة، حيث أصبح ينظر إليها كآلية لضمان حقوق المواطن، وضبط سلطة الدولة ضمن أُطر قانونية.

الفرع الثاني: المبادئ الأساسية للحوكمة: الشفافية، المساءلة، المشاركة، وسيادة القانون.

إنَّ هذه المبادئ الأساسية للحوكمة وهي: الشفافية، المساءلة، المشاركة، وسيادة القانون، تمثل اللبنات الأساسية لأي نظام حوكمي فعَّال، ذلك بأنَّ مصطلح "الشفافية" (Transparency)، يعني تمكين الأطراف المعنية من الوصول إلى المعلومات، وإجراءات اتخاذ القرار، ما يقلل الفرص العشوائية والفساد، كما أنَّ مصطلح "المساءلة" (Accountability)، ورد في الحوكمة الرشيدة لكي يدل على أن تحاسب السلطات أو المؤسسات على أفعالها أمام جهة رقابية، أو أمام المجتمع، أما مصطلح "المشاركة" (Participation)، فقد ورد ليعني إشراك الأفراد، والمجتمع المدني في صياغة السياسات، واتخاذ القرارات؛ وذلك لضمان شرعيتها، وأخيرًا مصطلح "سيادة القانون" (Rule of Law)، والذي بكل تأكيد يعني أن تكون القوانين مجردة وعامَّة، وهي قاعدة قانونية، تؤكد بأنَّ تكون القوانين واضحة، ومطبقة على الجميع، ولا تعفى أو تستثنى أي جهة من الخضوع لها (الحصري، 2024م).

المطلب الثاني: الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة – قراءة تحليلية.

تمهيد وتقسيم: لقد أدرجت الأمم المتحدة الهدف السادس عشر (**SDG16**) في صلب أجندة التنمية لعام 2030م، كركيزة لتحقيق السلام، والعدل، وبناء مؤسسات قوية، لما له من دور محوري

في استدامة التنمية (الأمم المتحدة للتنمية، 2025م)، كما وسوف يركز في هذا المطلب على تحليل مؤشرات الهدف السادس عشر (SDG16) التفصيلية، ومن ثم ربط هذه المؤشرات بمفهوم الحوكمة الرشيدة؛ وذلك لبيان كيف تسهم السياسات الحوكمية في الفضاء الدولي والمحلي في تحقيق هذا الهدف، ويعد هذا الهدف من أكثر الأهداف تداخلًا مع بقية أجندة التنمية؛ نظرًا لارتباطه بالاستقرار المؤسسي وسيادة القانون، كما أنَّ تحقيقه يتطلب بيئة قانونية، ومؤسسية متماسكة تضمن الشفافية، وتحارب الفساد، وتعزز من مشاركة المواطنين في صنع القرار.

الفرع الأول: مؤشرات (SDG16) وأهدافه التفصيلية (السلم، العدالة، المؤسسات).

يشمل الهدف السادس عشر (SDG16) عددًا من المؤشرات، أو المحاور الفرعية المهمَّة كمثل: الحدَّ من العنف مؤشر رقم (16.1)، والوصول إلى العدالة مؤشر رقم (16.3)، ومؤشر مكافحة الفساد رقم (16.5)، وتطوير مؤسسات شفافة ومسؤولة مؤشر رقم (16.6)، وكذلك ضمان المشاركة في اتخاذ القرار مؤشر رقم (16.7)، والوصول إلى المعلومات مؤشر رقم (16.10)، وغيرها من المؤشرات التي جاءت تحت هذا الهدف (خليفة، 2024م).

وعلى سبيل المثال، المؤشر رقم (16.7.2)، والذي يقيس نسبة السكان الذين يرون أن عملية اتخاذ القرار شاملة ومستجيبة لآرائهم، وهو بهذا يعكس مدى الثقة في المؤسسات، وأن جميع هذه المؤشرات تمثل أدوات رقابية تظهر التَّقدم أو التراجع، كما وتستخدم لتقييم مدى التزام الدول بهذا الهدف، وهي أساس رصد الأداء ومساءلة الحكومات، وتكتسب هذه المؤشرات بعدًا قانونيًا مهمًا، فهي لا تعد مجرد بيانات إحصائية؛ بل تمثل التزامات شبه معيارية على الدول، خاصَّة عند تضمينها في تقارير وطنية دورية، ما يفتح المجال للمساءلة أمام المجتمع الدولي ومنظماته، كما أنَّ المؤشر رقم (16.3)، المرتبط بتعزيز سيادة القانون يعد مدخلًا لتقويم استقلال القضاء، وفعالية الإجراءات القانونية، الأمر الذي يجعل منه أساسًا لأي إصلاح تشريعي حقيقي (منظمة تدابير متساوية 2030، 2023م).

الفرع الثاني: العلاقة بين الحوكمة الرشيدة وتحقيق (SDG16) على الصعيدين المحلي والدولي.

تعدُّ الحوكمة الرشيدة قاعدة محورية لتحقيق مؤشرات الهدف السادس عشر (SDG16)، وذلك لأنَّ ضعف الشفافية، أو غياب المساءلة يؤدي إلى استنزاف المؤسسات وفقدان الثقة، كما ويعيق التزام الدولة بمعايير العدالة؛ فعلى الصعيد الدولي تضع المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والتقارير العالمية معيارًا للدول في مؤشرات الحوكمة، ما يشكل بهذا ضغطًا إيجابيًا على الدول لرفع

الأداء، كما تدعم التشريعات الدولية، ومواثيق حقوق الإنسان بناء مؤسسات عادلة ومستجيبة، وعلى الصعيد المحلي تتحول السياسات الحوكمية إلى أدوات تنفيذية حقيقية، وذلك عندما تعزز الشفافية والمشاركة، تقلص الفجوات في مبدأ العدالة، وتعزز أيضًا الثقة في الدولة ممَّا يشجع الامتثال الطوعي (بودبودة، 2021م).

ومن منظور قانوني، فإنَّ الارتباط بين الحوكمة و الهدف السادس عشر(SDG16)، لا يقتصر فقط على البنية الإدارية؛ وإنَّما يشمل كذلك مواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية، ومن أبرزها اتفاقية مكافحة الفساد (UNCAC)، لعام 2003م، والتي صادقت عليها ليبيا بموجب القانون رقم (10) لسنة 2005م (المجمع القانوني الليبي، 2005م)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي انضمت إليه ليبيا منذ عام 1972م، بوصفها من أبرز الأطر القانونية الدولية التي ترسي مبادئ الشفافية، والمساءلة، وضمان سيادة القانون، وكلها مرتكزات أساسية للحوكمة الرشيدة، وتحقيق أهداف (SDG16) (مركز جينيف لحوكمة قطاع الأمن، 2020م).

وهو بذلك ما يفرض على الدول تطوير نظم قانونية تضمن إنفاذ الحقوق، لا مجرد النص عليها، وأخيرًا، فإن تبني معايير الحوكمة في إدارة الموارد العامة يُسهم في الحدِّ من الهدر، كما ويفتح المجال أمام رقابة فعالة تشريعية وقضائية، وذلك بما يعزِّز سيادة القانون باعتبارها جوهر الهدف السادس عشر (SDG16).

المبحث الثاني

التَّحديات والسياسات المقترحة لتحقيق (SDG16) في ظل الحوكمة الرشيدة.

تمهيد وتقسيم: في ظل تعقُّد المشهد الحكومي في العديد من الدول، وانفصال الجهات المؤولة عن بعضها البعض، تتجسد التَّحديات الحقيقية أمام الحوكمة الرشيدة في دائرة التطبيق لا النظرية (ابوشعالة، 2020م)، وسوف نسعى من خلال هذا المبحث إلى استجلاء أبرز المعوقات المؤسسية، والقانونية التي تعوق أداء مؤسسات الدولة، ومن ثم اقتراح سياسات متكاملة تسهم في تحويل معوقات الحوكمة إلى أدوات فاعلة لتنفيذ الهدف السادس عشر (SDG16) من أجندة التنمية المستدامة.

ذلك أن التنسيق المؤسسي بين الهيئات التي تشرف على تنفيذ الحوكمة يعد ركيزة لا غنى عنها لنجـاح أي إصـلاح تشريعي، فغياب الربـط بين المالية، والجمارك، والسجل التجـاري، والجهات

القضائية، يؤدي إلى ثغرات يستغلها البعض لتهريب الأنشطة، أو إخفائها عن الرقابة الفعَّالة، وقد أشار تقرير أداء مؤشر مؤسسات الدولة إلى أن النزعة إلى العمل المؤسسي المنعزل تضعف المساءلة، وتستنزف الثقة بين المواطن والدولة، ما يؤخر ومن ثمَّ التزام الدول بمعايير (SDG16) (الأمم المتحدة، 2025م).

غير أن إصلاح الحوكمة لا يكتمل إلا عبر إدماج البعد الرقمي والمؤسسي، بحيث تحول الدولة إلى بيئة قانونية قادرة على الاتصال المعلوماتي بين الجهات المختصة، وتمكين مشاركة المجتمع المدني في الرقابة، فالتكنولوجيا ليست مجرد أتمتة للمعاملات؛ بل أداة أيضًا لربط البيانات، وكشف التناقضات، وضمان الشفافية، وهو ما يتماشى مع التَّوصيات العالمية المعتمدة؛ لتعزيز مؤسسات الدولة الفعَّالة ضمن أجندة الهدف السادس عشر (**SDG16**) (الزهراء، 2025م).

المطلب الأول: التَّحديات المؤسسية والقانونية في تطبيق الحوكمة.

تمهيد وتقسيم: يمثل تطبيق الحوكمة الرشيدة في الدول النامية تحديًا جوهريًا، نتيجة لاختلالات هيكلية في البنية المؤسسية والقانونية، وضعف الانسجام بين الأجهزة التنفيذية والتشريعية والرقابية، فغياب الإرادة السياسية الفاعلة، وضعف الثقافة القانونية داخل هذه المؤسسات، وكذلك عدم ملاءمة التشريعات الوطنية للمعايير الدولية، كلها عوامل تعيق التأسيس الحقيقي لحوكمة رشيدة قادرة على تحقيق مؤشرات الهدف السادس عشر (SDG16) (الأمم المتحدة، 2020م)، وسوف يركز هذا المطلب على أبرز هذه التَّحديات، ومن خلال عرض ملامح ضعف البنية القانونية والرقابية، والآثار المترتبة على تفشي الفساد، وغياب الشفافية، والمساءلة.

الفرع الأول: ضعف البنية القانونية والرقابية في الدول النامية (ليبيا أنموذجًا).

تعاني أغلب الدول النَّامية من بنية قانونية غير متجانسة، تتسم عادَّة بالتشتت، وكذلك كثرة النصوص المتعارضة، أو بمعنى أصح المتقادمة، ما يخلق ثغرات يستغلها البعض للإفلات من الرقابة والمساءلة، في ليبيا ورغم وجود قوانين مالية وتنظيمية، إلاَّ أنَّ غياب قانون موحد للحوكمة أو آليات فعالة لتفعيل الرقابة المالية والإدارية، أدَّى إلى ضعف أداء المؤسسات، كما تفتقر أجهزة الدولة إلى منظومات تدقيق، ومراجعة مستقلة، وعدم تفعيل الهيئات الرقابية القائمة، كما يجب كديوان المحاسبة، وهيئة مكافحة الفساد، يضعف من قدرة الدولة على كشف التجاوزات، وقد أشارت عدة دراسات علمية في هذا الشَّأن، ولعل أبرزها دراسة بعنوان: (دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد في ليبيا)، إلى أنَّ النصوص المنظمة لمؤسسات الرقابة في ليبيا غير مفعلة، وتحتاج إلى

إعادة صياغة لتتماشى مع معايير الشفافية الدولية، وهو بذلك ما يشر لعدم تفعيل دور اللجان البرلمانية الرقابي في الحدِّ من الفساد (والي، 2023م).

الفرع الثاني: الفساد، المركزية، وضعف الشفافية كموانع لتحقيق التنمية المستدامة.

يعد الفساد المالي والإداري من أبرز المعوقات التي تعترض تحقيق الهدف السادس عشر (SDG16)، حيث يقوض الثقة بالمؤسسات، ويضعف فعالية القرارات العامة، ومن جهة أخرى، فإنَّ المركزية المفرطة التي لا تمنح صلاحيات حقيقية للسلطات المحلية، تقيد المشاركة المجتمعية وتبقي على التبعية الإدارية، بما لا ينسجم مع مبدأ اللامركزية الذي يعد من مرتكزات الحوكمة الرشيدة، أما عن غياب الشفافية، خاصة في نشر الموازنات العامة والتقارير الرقابية، يجعل الرقابة الشعبية والقانونية محدودة الأثر، وقد بيَّنت دراسة للباحث العربي 2022م، حول الحوكمة في ليبيا، ذكرت بها بأنَّ غياب النشر الدوري للبيانات المالية، وانعدام حق الحصول على المعلومة، يشكلان بيئة خصبة لتمدد الفساد، وتقويض جهود التنمية (العربي، 2020م).

المطلب الثاني: السياسات المقترحة لتعزيز الحوكمة وتحقيق الاستدامة.

قد أثبتت التجارب المقارنة أنَّ تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف السادس عشر (SDG16)، يتطلب تحولًا ملموسًا في بنية الدولة القانونية والمؤسسية، وذلك من خلال تبني سياسات إصلاحية مستندة إلى مبادئ الحوكمة الرشيدة، كما وتعد المعايير الدولية ذات الصِّلة، كإرشادات الأمم المتحدة بشأن المؤسسات العامة، واتفاقية مكافحة الفساد، مراجع أساسية في صياغة هذه السياسات (القصار، 2024م)، لذلك سوف يتناول هذا المطلب مقترحين رئيسين، الأول منه يتعلق بإصلاح الإطار القانوني والمؤسسي، والثاني يركز على تفعيل أدوات الرقابة والمساءلة، والاستفادة من الرقمنة والمجتمع المدني.

الفرع الأول: إصلاح الإطار القانوني والمؤسسي وفق المعايير الدولية للحوكمة.

يعتمد إصلاح الإطار القانوني بشكل أساسي على مواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية، خاصَّة تلك التي تعزز استقلال القضاء، وشفافية الإنفاق العام، ونزاهة التَّعيينات في الوظائف العامَّة، كما وتوصي التقارير الأممية في هذا الشَّأن بأهمية سن قوانين تضمن الوصول إلى المعلومات، وحماية المبلغين، وتفعيل قواعد تعارض المصالح، فضلًا عن تحديث النظم الإدارية لإزالة التداخل في الاختصاصات، وكذلك تحديد واضح للمساءلة بين السلطات (المركز الديمقراطي العربي، 2022م)، وفي ليبيا ـ كما سبق القول ـ يعد غياب قانون موحد للحوكمة الإلكترونية،

وقصور التشريعات المنظمة للهيئات الرقابية من أبرز العوائق أمام بناء مؤسسات فعَّالة، وعليه فإنَّ الإصلاح المؤسسي يتطلب إعادة هيكلة الجهاز التنفيذي، وتوحيده بما يضمن الاستقلال الوظيفي، وربط الأداء بالكفاءة، وإخضاعه للرقابة البرلمانية، وكذلك الرقابة المالية.

الفرع الثاني: تفعيل الرقابة والمساءلة ودور الرقمنة والمجتمع المدني في تحقيق (SDG16).

إنَّ تفعيل الر قابة لا يعني فقط وجود هيئات رقابية؛ بل يتطلب تمكينها أيضًا تشريعيًا وماديًا، وتحديد صلاحياتها بوضوح، وإتاحة نتائج تقاريرها للعموم، كما أنَّ المساءلة تعزز بالآليات القضائية والإدارية التي تتيح للمواطنين الطعن في قرارات السلطة، وهو ما نصَّت عليه اتفاقية مكافحة الفساد التي صادقت عليها لبيبا، أمَّا الرقمنة، في تمثل رافعة أساسية للحوكمة، وذلك من خلال تقليل التدخل البشري في المعاملات، وزيادة الشفافية، وتسهيل الرقابة اللحظية، كما يبرز دور المجتمع المدني كشريك رقابي في تقييم السياسات، وتقديم الملاحظات، وتعزيز ثقافة المساءلة، وفي ليبيا تشير الدراسات المحلية ومن أبرزها دراسة حملت عنوان: (الحوكمة ودورها في تحقيق الإصلاح الإداري في المؤسسات الليبية) إلى ضعف الربط بين الهيئات الرقابية كديوان المحاسبة الليبي وهيئة الرقابة الإدارية (المصراتي، 2020م)، إضافة إلى غياب قاعدة بيانات موحدة بين الوزارات، **لذلك** فإنَّ الرقمنة إذا ما أحسن تبنيها، يمكن أنَّ تشكل بديلًا عمليًا لتجاوز الخلل المؤسسي القائم؛ بشرط أنَّ تدعمها بيئة قانونية حامية.

الخاتمة: يبرهن هذا البحث على أنَّ الحوكمة الرشيدة لم تعد خيارًا إداريًا أو تنظيميًا؛ بل ضرورة حتمية لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي مقدمتها الهدف السادس عشر (SDG16)، المتعلق بالسلام، العدالة، وبناء المؤسسات القوية، ذلك أنَّ الفجوة بين النصوص والممارسة، وغياب التنسيق المؤسسي، والضعف في التشريعات والرقابة، تعدُّ من أبرز العوائق التي تُعيق تحقيق هذا الهدف، خاصَّة في الدول النامية، غير أنَّ هذه التَّحديات يمكن تجاوزها عبر سياسات قانونية وإدارية مستندة إلى المعايير الدولية، وتفعيل الرقابة والمساءلة، ودور الرقمنة والمجتمع المدني، ومن هذا المنطلق، فإنَّ تحقيق الهدف السادس عشر (SDG16)، يتطلب إرادة سياسية أولًا، ومن ثمَّ إصلاحًا هيكليًا متكاملًا ثانيًا، وأخيرًا التعاون الفعَّال بين كل مكونات الدولة والمجتمع.

أولًا: النتائج:

1- غياب الأُطر التشريعية المتكاملة يضعف فعالية تطبيق الحوكمة الرشيدة في المؤسسات العامة.

2- ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية والرقابية يُسهم في تفشي الفساد، ويُعيق بناء مؤسسات خاضعة للمساءلة.

3- هناك علاقة مباشرة بين تفعيل مبادئ الحوكمة، وتحسين مؤشرات الهدف السادس عشر (SDG16) محليًا ودوليًا.

4- الرقمنة والمجتمع المدني عنصران حاسمان لدعم الشفافية، وتحقيق التنمية المستدامة.

ثانيًا: التَّوصيات:

1- سنَّ تشريعات وطنية منسجمة مع المعايير الدولية تنظم الحوكمة، وتفعل استقلالية الجهات الرقابية.

2- تعزيز التكامل بين المؤسسات الحكومية عبر التَّحول الرقمي وبناء قواعد بيانات موحدة.

3- دعم دور المجتمع المدني كفاعل رقابي، ومشارك في السياسات العامَّة لتحقيق الهدف السادس عشر (SDG16) بفاعلية.

المصادر والمراجع:

- الأمم المتحدة. (2020م). ازدهار البلدان كرامة للإنسان. تأليف الأمم المتحدة، دراسة تمهيدية عن الحوكمة والمؤسسات في ليبيا:الواقع والتَّحديات والافاق، بيروت–لبنان: التعاون الإنمائي الألماني.
- إيمان صبايحي، وفريد بيالة، وزهرة بودبودة. (2021م)، التنمية والحوكمة الرشيدة: بين النظريات والتطبيق(نماذج عن بعض الدول المغاربية).
- الجنابي، أكرم سالم، وكريمة الهادي ابوشعالة. (2020م). دور الحوكمة في تعزيز الاستدامة المؤ سسية: دارسة حالة في المؤسسة الوطنية لمنفط. الأظهداف العالمية للتنمية المستدامة – الدول النامية بين تداعيات الواقع وتحديات المستقبل، زليتن: الجامعة الأسمرية الإسلامية.
- خالد عبدالقادر العريبي. (2020م). دور الحوكمة الرشيدة في الحد من الفساد الإداري والمالي في الجامعات الليبية. مجلة آفاق اقتصادية.
- سامية جمال بن عاشور، وطه مُحَّد والي. (2023م). دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد في ليبيا: دراسة لتقارير ديوان المحاسبة. المؤتمر العلمي الأول، زليتن: الجامعة الأسمرية الإسلامية.
- صلاح عبدالسلام ضو، وسالمة مفتاح المصراتي. (12، 2020م). الحوكمة ودورها في تحقيق الإصلاح الإداري في المؤسسات الليبية. مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال.
- طارق فاروق الحصري. (2024م). الحوكمة في القطاع الحكومي. الحوكمة والوقاية من الفساد ومكافحته.
- فاطمة الزهراء. (2025م). التَّحديات القانونية للحوكمة الرقمية في المؤسسات العامة " دراسة تحليلية في ضوء التشريعات الوطنية والدولية. مجلة القانون والدراسات الإجتماعية.

- مُحَمَّد سليمان حمزة. (2023م). الحوكمة الرشيدة: الأهداف، المعايير، المتطلبات، العناصر، الفوائد والمرتكزات (المجلد الأولى). لندن.
- مُحَمَّد علي عزالدين. (2020م). أثر ضعف المؤسسات السياسية على التنمية المستدامة في ليبيا. الأهداف العالمية للتنمية المستدامة–الدول النامية بين تداعيات الواقع وتحديات المستقبل، زليتن: الجامعة الأسمرية الإسلامية.
- مدحت مُحَمَّد أبوالنصر. (2015م). الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- مصعب موسى، وأحمد القصار. (2024م). الحوكمة وأهداف التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية في الدول العربية . مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية.
- المركز الديمقراطي العربي. (27 مايو، 2022م). أثر تطبيق الحوكمة على تعزيز أهداف التنمية المستدامة: دراسة تحليلية مقارنة بين التجربتين (الماليزية والمصرية) 2015 – 2022. القاهرة–مصر.
- مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن. (2021م). التنمية المستدامة الهدف 16. سويسرا، جتيف.
- مركز جينيف لحوكمة قطاع الأمن. (2020م). العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- الأمم المتحدة. (2025م). تقرير التقدم العالمي بشأن الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة: مؤشرات المجتمعات السلمية والعادلة. تم الاسترداد من الأمم المتحدة:
file:///C:/Users/PC/Downloads/undp-global-progress-report-on_sustainable-development-goal-16-v2.pdf
- الأمم المتحدة للتنمية. (2025م). الهدف 16: تعزيز المجتمعات العادلة والمسالمة والشاملة. تم الاسترداد من /https://www.un.org/sustainabledevelopment/peace-justice
- المجمع القانوني الليبي. (2005م). *اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد*. تم الاسترداد من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة: https://lawsociety.ly/convention/.
- أنور بن خليفة. (2024م). "وحدة الدعم الإقليمية" الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد. تم الاسترداد من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:
https://www.undp-aciac.org/publications/SDG%2016%20Presentation_ABK.pdf
- تم الاسترداد من الجزء XII: الإتفاقيات و التعاون الدولي في مجال الأمن و الدفاع:
https://security-legislation.ly/ar/latest-laws/.
- منظمة تدابير متساوية 2030. (2023م). سد الفجوات وفتح آفاق جديدة. تم الاسترداد من منظمة تدابير متساوية 2030:
https://equalmeasures2030.org/wp-content/uploads/2024/09/She-Leads-Full-Report-AR_updated.pdf
- David levi-Faur. (2012م). The oxford handbook of governance. لندن: مطبعة جامعة أكسفورد.
- Get access. (2019م) Good Governance Concept and Context. لندن: مطبعة جامعة أكسفورد.